



الأولوية 4 في الاستراتيجية

© جون وارين / منظمة الرؤية العالمية - وورلد فيجن

4

الوقاية



الهدف: تُفهم الوقاية وتُعطى الأولوية باعتبار أنها عنصر أساسي وحاسم في حماية الطفل في العمل الإنساني بكامله.

إنّ الوقاية أساسية لحماية الأطفال الشاملة والمستدامة. وهي أيضًا ضرورية كي يحقق التحالف رؤيته المتمثلة في عالم يتمتع فيه الأطفال بالحماية من الإساءة، والإهمال، والاستغلال، والعنف. وعلى نطاق أوسع، الوقاية أساسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16.2 الذي يسعى إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتحقيق الكامل لحقوقهم ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

تتجذّر الوقاية في نهج أكثر كرامة وأخلاقية لمقاربة العمل الإنساني، بما أنّ العاملين في المجال الإنساني ملزمون بالواجب الأخلاقي المتمثل بعدم إلحاق الأذى والوقاية من الأذى حيث يكون ذلك ممكنًا. وهي تستطيع دعم عناصر العدالة المهمة والمساءلة أمام الأطفال، لا سيّما بشأن الوقاية من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، مثل تجنيد الأطفال. وإذا كان العمل الإنساني القائم على المبادئ ملزمًا بضرورة الاستجابة للاحتياجات وإنقاذ الأرواح بكرامة، فسيكون لدى العاملين في المجال الإنساني أيضًا واجب معنوي وأخلاقي للعمل على الوقاية من الأذى، حيث يكون ذلك ممكنًا.

يتجذّر عمل التحالف على الوقاية في نهج الصحة العامة الذي يسعى إلى الوقاية من المخاطر ومعالجتها في جميع المجموعات السكانية (الوقاية الأولية)، والوقاية من المصادر المحددة للتهديدات أو قابلية التعرّض للأذى لدى الأطفال المعرضين جدًّا للخطر (الوقاية من الدرجة الثانية)، وتقليل آثار الأذى طويلة الأمد وفرص تكرّره (الوقاية من الدرجة الثالثة). وبشكل أكثر تحديدًا، يسعى التحالف إلى العمل على نطاق شامل لتقليل المخاطر وتعزيز عوامل الحماية التي تجعل الرفاه ممكنًا وتسمح للسكان بالازدهار.



تتطلب وقاية الأطفال من الأذى نُهج قياس من أجل تحديد وفهم ومعالجة عوامل الخطر وعوامل الحماية التي تؤدي إلى نواتج مؤذية للأطفال، على جميع مستويات النموذج الاجتماعي الإيكولوجي. فيجب أن تأخذ التدخّلات في الاعتبار المخاطر الخاصة بالأطفال من مختلف الأعمار ومراحل النمو، والأنواع الاجتماعية، والقدرات، وغيرها من عوامل التنوع؛ فضلاً عن قدرات الأطفال، وعائلاتهم، ومجتمعاتهم المحليّة، التي تستطيع المساهمة في تقليل الأذى والوقاية منه. وبما أنّ جذور مخاطر حماية الطفل غالباً ما تكون معقّدة ومتعدّدة القطاعات بطبيعتها، تتطلّب وقاية الأطفال من الأذى نُهجاً متكاملة تعمل في جميع القطاعات والميادين،



© يونيسف/UNI353201/ تيسفاي

واستراتيجيات لتقوية عوامل الحماية. فالوقاية تقدّم فرصاً لإقامة الجسور في الأدلّة والتعلّم بين جميع السياقات التشغيلية ومع ثلاثية العمل الإنساني - التنمية - السلام، بهدف تعزيز نواتج حماية الطفل. وبما أنّ الوقاية أساسية في هذه الإجراءات كلّها، ودعماً لاستدامة التدخّلات، يجب أن تعكس وتدمج هذه الوقاية نُهج الشعوب الأصلية والمجتمعات المحليّة لحماية الأطفال.

ثمّة أدلّة قوية ومتزايدة، تأتي بشكل أساسي من أطر التنمية والسلام، عن إمكانية استخدام الوقاية لإنهاء العنف ضدّ الأطفال، لا سيّما في ما يتعلّق بالاستراتيجيات السبع التي تحدّد رزمة [إنسباير](#) [INSPIRE](#). فالبرامج التي تدمج إجراءات الوقاية والاستجابة في آن معاً يمكنها في النهاية أن تدعم نواتج قطاعية ومتعدّدة القطاعات أقوى، بما في ذلك في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني.³⁰ على سبيل المثال، يستطيع برنامج للتغذية المدرسية يقوم بالاستجابة لإنذارات مبكرة تشير إلى مخاطر الحماية المرتبطة بالأمن الغذائي، أن يساعد في التخفيف من ظاهرة التسرّب من المدرسة المرتبطة بعمالة الأطفال. كذلك، فإنّ تدخلاً في مجال سبل كسب الرزق يساعد العائلات المتضرّرة من النزاعات في تحمّل الصدمات الاقتصادية، يستطيع أن يساعد في الوقاية من مخاطر تجنيد الأطفال أو زواج الأطفال. لدعم هذه الفرص بشكل أفضل في جميع القطاعات ومراحل الاستجابة، تبرز الحاجة إلى فهم أفضل للطريقة التي يمكن أن تساهم من خلالها استراتيجيات وإجراءات وسياسات الوقاية، في نواتج قطاعية ومتعدّدة القطاعات أقوى، من شأنها تعزيز حماية ورفاه الأطفال وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحليّة.

كذلك، يُنظر إلى الوقاية أكثر فأكثر على أنّها استثمار ذكيّ. فعمليات تحليل التكاليف نسبة إلى المنافع، من الحدّ من مخاطر الكوارث، تدعم باستمرار فكرة أنّ الوقاية استثمار مربح. مع ذلك، وعلى الرغم من وفرة الأدلّة والدروس التي تقترح اتّساع دائرة المنافع نتيجة اعتماد نُهج الوقاية في العمل الإنساني، يستمرّ التمويل في المجال الإنساني في الانحراف باتّجاه معالجة ما هو مرئي وما يمكن عدّه



إذا كان العمل الإنساني القائم على المبادئ ملزماً بضرورة الاستجابة للاحتياجات وإنقاذ الأرواح بكرامة، فسيكون لدى العاملين في المجال الإنساني أيضاً واجب معنوي وأخلاقي للعمل على الوقاية من الأذى، حيث يكون ذلك ممكناً.

والمساءلة عنه (بشكل أسهل). فلا يزال تأمين الاستثمار في الوقاية من الأذى غير المرئي - على سبيل المثال، الوقاية من انفصال الطفل عن عائلته - أصعب من تمويل الاستجابة لعواقب الأذى الذي وقع بالفعل، مثلاً، إعادة لمّ شمل العائلة وتوفير الرعاية والدعم لمعالجة الضيق النفسي والأذى اللذين سببهما الانفصال. وعليه، تبرز الحاجة إلى تحوّل في التفكير والنُهُج من أجل دمج وتمويل إجراءات واستراتيجيات الوقاية والاستجابة معاً، بشكل أفضل في الاستجابة الإنسانية.

وأبعد من الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الأبحاث والأدلة، نجد ثغرات في قطاع حماية الطفل لجهة فهم ووعي مستويات الوقاية ونُهجها واستراتيجياتها؛ وكيفية تطبيق هذه الأمور ودمجها في دورة البرنامج بأكملها؛ وتحديد نقاط الدخول والمسارات لدعم الوقاية من خلال برامج متكاملة ومتعددة القطاعات.

يؤدّي التحالف دوراً ريادياً في المساعدة على معالجة هذه الثغرة في الوقاية من خلال استخلاص الأدلة، وتطوير المعايير والتوجيهات، وتقوية القدرات وتشاركها، والمناصرة من أجل أهمية نُهج الوقاية القائمة على مستوى السكان، والمتعددة القطاعات. وقد تمثّلت خطوة أساسية في دمج الوقاية ضمن النسخة المراجعة من المعايير الدنيا لحماية الطفل. وإذ نتطلّع إلى الأمم، تبرز الحاجة إلى الموارد والأدوات والتوجيهات، لا سيّما تلك الخاصة بالوقاية الأولية، ترافقها فرص التعلّم الملائمة؛ فضلاً عن المناصرة مع صانعي القرارات والجهات المانحة والممارسين في القطاع بأكمله، بشأن طبيعة نُهج الوقاية المربحة لجهة نسبة التكاليف إلى المنافع، والمنقذة للأرواح ربّما.

خلال فترة 2021-2025، سوف يقوم التحالف بما يلي:

- **تعزيز** المزيد من إعطاء الأولوية لتمويل الوقاية ووضع البرامج لها، بما في ذلك استخلاص الأدلة حول الوقاية على أساس أنّها تدخّل يوفرّ التكاليف وينقذ الحياة.
- **زيادة** المعارف والقدرات والفهم ضمن قطاع حماية الطفل، حول استراتيجيات ونُهج الوقاية في مجال حماية الطفل.
- **إشراك** القطاعات الأخرى في إدخال استراتيجيات ونُهج الوقاية في مجال حماية الطفل ضمن البرامج الإنسانية.

